الأداء المالي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠٢١

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠٢١ بتعزيز وبناء احتياطياتها المالية سعياً إلى تعزيز قدرتها على القيام بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته بكفاءة وفعالية وتحقيقاً لأهدافها في حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

تتكون مصادر أموال المؤسسة الرئيسة من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون، هذا وقد استمر تعديل نسبة رسوم الإشتراك التي سيتم تحصيلها خلال العام ٢٠٢١ من البنوك الأعضاء الى واحد وخمسة وسبعون بالألف سنداً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته.

وتستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في الأوراق المالية الحكومية، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات آخذة بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق وفرص إعادة الاستثمار مستقبلاً ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة. وتتابع المؤسسة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة وتوزع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

الأداء المالي للمؤسسة

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢١ إلى حوالي ١٠١٤ مليون دينار مقارنة بـ ٩٣٢ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠، وبلغ رأسمال المؤسسة ٣,١٥ مليون دينار في ٢٠٢١/١٢/٣١م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,٨٥) مليون دينار، وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ١٠١١ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢٠ بحوالي ٨٢,٢ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢١ ما مقداره ٣٥,٨ مليون دينار مقابل ٣٥ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٠، بإرتفاع تبلغ نسبته حوالي ٢,٣%.

في حين بلغ صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠٢١ حوالي ٤٦,٤ مليون دينار مقارنة مع حوالي ٤٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٠ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٥,٥%.

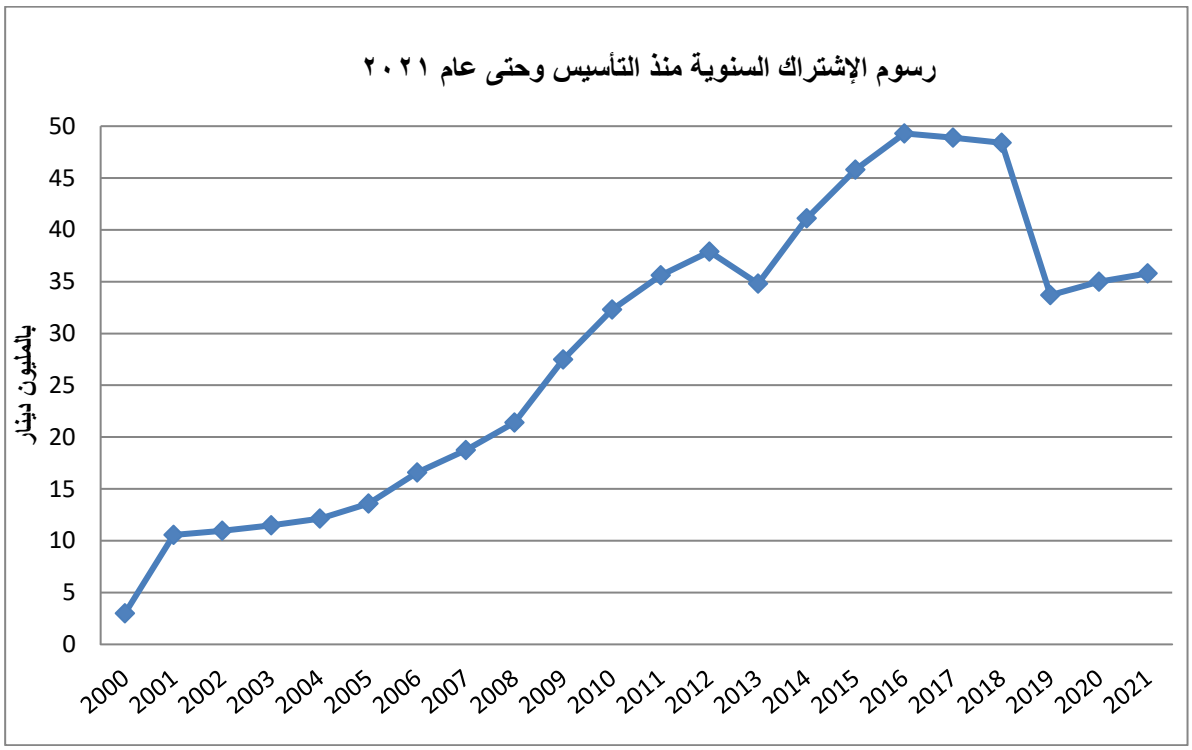

و تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يعزز عملية بناء الاحتياطيات، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبةً إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل، والتي بلغت ٣,٠٥% نهاية العام ٢٠٢١ ، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (أ/٥) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

محفظة استثمارات المؤسسة وعوائد الاستثمار

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي ٩٨٨,٦ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠٢١ مقارنةً بحوالي ٩١٥,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠، وبزيادة مقدارها ٧٣,٣ مليون دينار وبما نسبته ٨%، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

١. سندات حكومية بقيمة ٩٣٤,٦ مليون دينار وبنسبة ٩٤,٥% من إجمالي قيمة المحفظة.
٢. سندات مؤسسات عامة بقيمة ٥٤ مليون دينار وبنسبة ٥,٥% من إجمالي قيمة المحفظة.

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٩٨٨,٦ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٩٧,٥% من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠٢١.

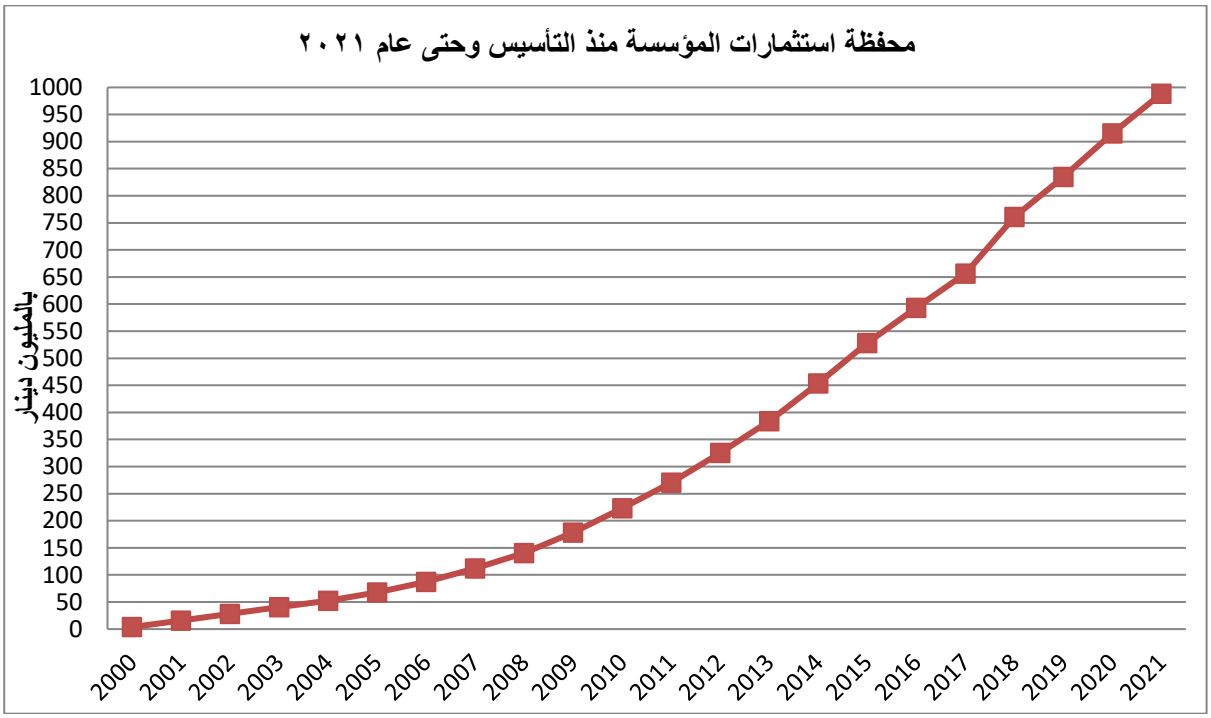

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠٢١ إيرادات بلغت حوالي ٤٧,٨ مليون دينار مقارنة بحوالي ٤٥,٣ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٠ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٥,٥%.

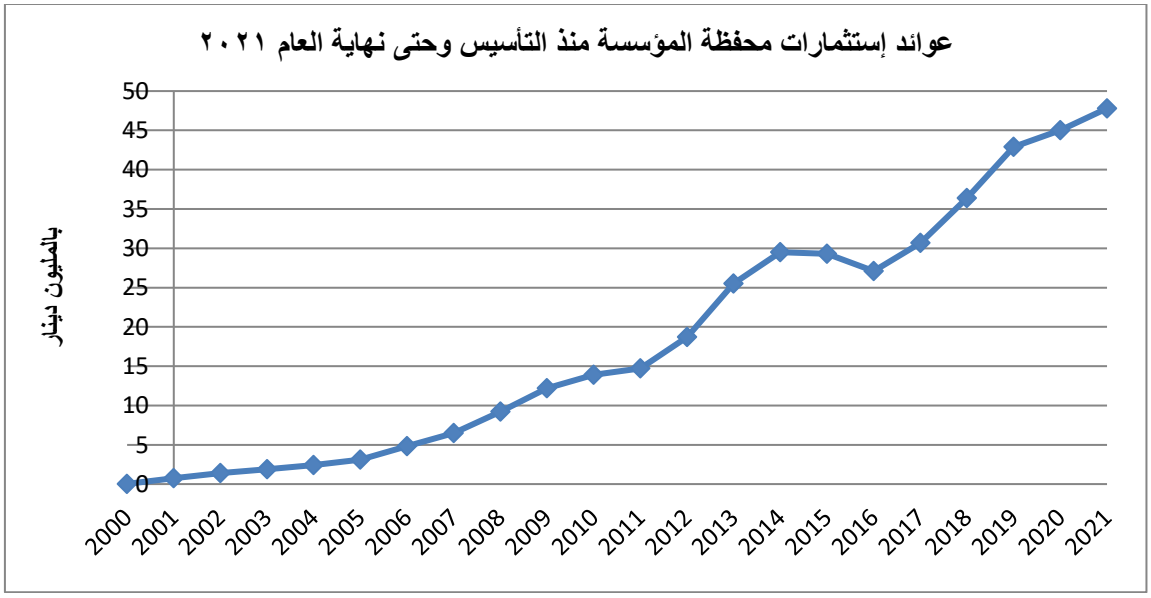

بلغت عوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٤٧,٨ مليون دينار خلال العام ٢٠٢١ .

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

انخفض معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بمقدار ٠,١٨٨% ليصبح ٤,٩٢٣% في نهاية العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٥,١١١% في نهاية العام ٢٠٢٠، كما انخفض متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٣,٦٥١ سنة في نهاية عام ٢٠٢١ مقابل ٤,٢٣٤ سنة في نهاية عام ٢٠٢٠.

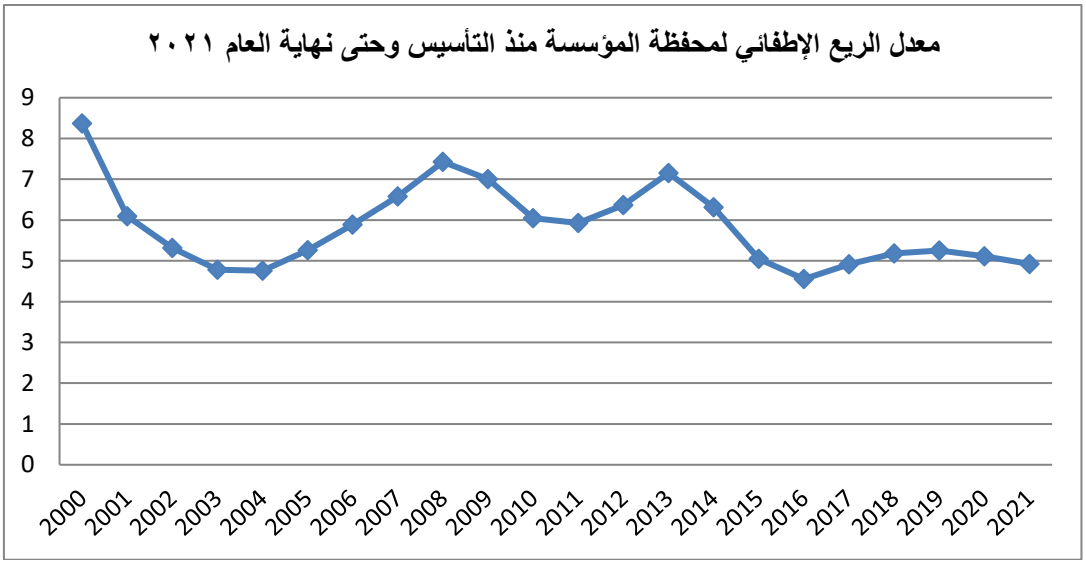

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠٢١ حوالي ٨١,٦ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام في محفظة المؤسسة تبلغ حوالي ١٩٥,٥ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠٢١.

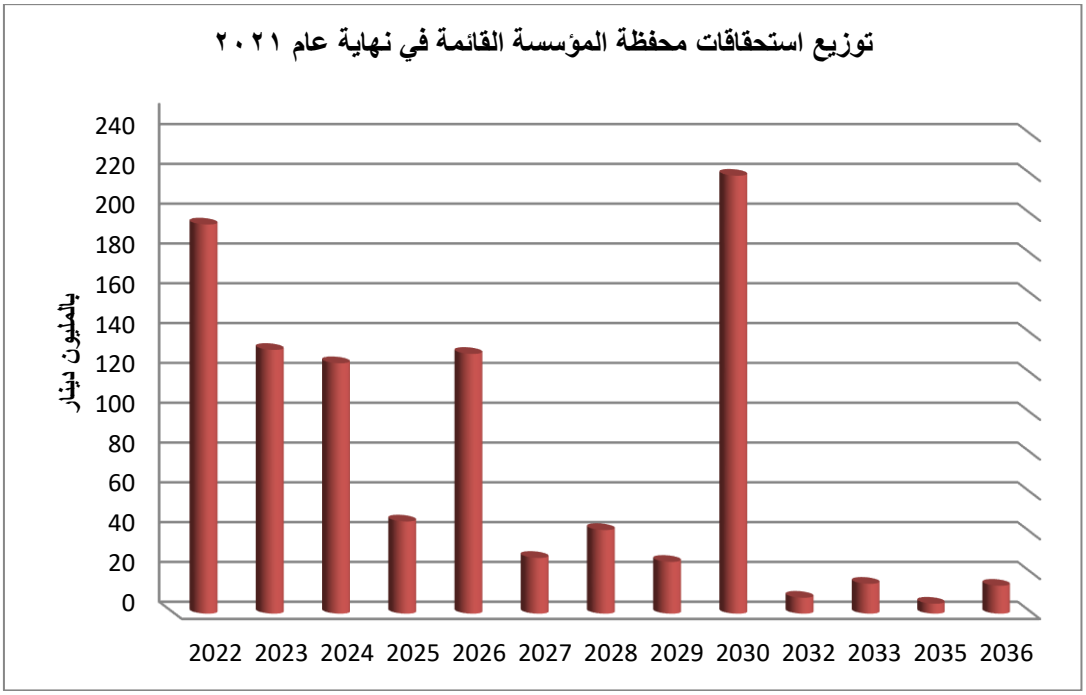

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٩,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢١ إلى حوالي ١٠١١ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٩٢٩ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٠ بزيادة مقدارها ٨٢ مليون دينار وبنسبة ٨,٨%، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٤,٦٦% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٢١٧١٤,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١، وما نسبته ١٢,٢% من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٨٢٨٧,٧ مليون دينار.